منظمة العفو الدولية

يونيو/حزيران ١٩٩٥ ـ المجلد ٢٥ ـ العدد السادس

June 1995

النشرة الإخبارية

مظاهرات ضد الحكومة لثناء جنازة حسين علي صالح الذي قُتل في ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ بعد أن استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين في سترة

البحرين

المتظاهرون يتعرضون للقمع الوحشي

أسفر القمع البالغ القسوة الذي مارسته حكومة البحرين ضد معارضيها في الأشهر الأخيرة عن وقوع انتهاكات غير مسبوقة لحقوق الإنسان. فقد شهدت البحرين منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، وعلى نطاق واسع، اعتقالات تعسفية، وقتلاً للمتظاهرين، وتعذيباً للمعتقلين، واعتقالاً بدون محاكمة، ونفياً قسرياً لمواطنين بحرينيين.

وقد استمرت الاحتجاجات والمظاهرات منذ ديسمبر/كانون الأول في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة المنامة، وبلديات جد حفص وسترة والمنطقة الشمالية. وقد طالب المتظاهرون ـ وكان من بينهم نساء وأطفال ـ بالسماح بإعادة انعقاد المجلس الوطني (الذي حُلّ عام ١٩٧٥)، والعمل بأحكام دستور البحرين الصادر عام ١٩٧٣ . ومابرحت السلطات حتى الآن ترفض النظر بعين الاعتبار إلى مطالب المتظاهرين أو تلقي التماسات لصالحهم، وفضّلت عوضاً عن ذلك اللجوء إلى استخدام القوة.

وفيما بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ وإبريل/نيسان ١٩٩٥، لقي ما لا يقل عن ١١ مدنياً حتفهم في حوادث منفصلة؛ وجُرح عشرات آخرون عندما استخدمت قوات الأمن البحرينية، تدعمها شرطة مكافحة الشغب التابعة للمملكة العربية السعودية، الذخيرة الحية وأسلحة أخرى لإخماد المظاهرات.

ومن بين الذين لقوا مصرعهم على أيدي قوات الأمن محمد جعفر عطية، ومحمد علي عبد الرزّاق، أثناء المظاهرات التي اندلعت في ١ إبريل/نيسان بقرية بني جمرة. وقد بدأت هذه المظاهرات بعد أن طوّقت قوات الأمن منزل الشيخ عبد الأمير الجمري، وهو أحد علماء الدين المسلمين الشيعة البارزين، وكان عضواً في المجلس الوطني السابق، ووضعته هو و١٨ شخصاً آخرين من أفراد عائلته ـ منهم عدة أطفال صغار ـ رهن الإقامة الجبرية. وفي ١٥ إبريل/نيسان نُقل الشيخ الجمري إلى مكان مجهول.

كما اتخذت قوات الأمن تدابير للحيلولة دون أن يتلقى الذين جُرحوا أثناء المظاهرات العلاج الطبي في المستشفيات والعيادات. ففي إحدى الحالات، وطبقاً لرواية شهود العيان، تُوفي رجلان من أثر جراح خطيرة أُصيبا بها خلال المظاهرات في السنابس في ١٧ ديسمبر/كانون الأول، بعد أن مُنعت سيارة إسعاف من نقلهما إلى المستشفى.

وطبقاً لتقديرات غير مؤكدة فإن عدد الأشخاص الذين قُبض عليهم منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ يبلغ بضعة آلاف. ويقال إن السجون الرسمية مكتظة اكتظاظاً شديداً، وإن كثيراً من المعتقلين محتجزون حالياً في مراكز اعتقال مؤقتة منها استاد رياضي مهجور، وغالبيتهم محتجزون دون اتهام أو محاكمة، وممنوعون من الاتصال بالعالم الخارجي. وورد أن كثيرين قد عُذّبوا لانتزاع «اعترافات» منهم، وتُوفي معتقل واحد على الأقل في الحجز.

ومن بين المعتقلين علماء دين ومدرسون وطلاب؛ كما أُلقي القبض على كثير من النساء والأطفال. وورد أن امرأة تبلغ ٣١ عاماً من العمر، وهي زهرة سلمان هلال، والمحتجزة حالياً بسجن الأحداث بمدينة عيسى، ظلت مضربة عن الطعام حتى سُمح لها برؤية زوجها، والذي اعتُقل هو الآخر منذ يناير/كانون الثاني. وقُبض على ست نسوة أخريات، جميعهن مدرسات بالمدارس الثانوية، في ١٢ إبريل/نيسان في مدينة عيسى، ومعهن عدد من تلاميذهن؛ وقد أُطلق سراحهن جميعاً بعد ذلك بوقت قصير.

ومنذ أواخر مارس/آذار، أُحيل ما لا يقل عن ٢٣ معتقلاً إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة، والتي تقصر إجراءاتها قصوراً شديداً عن الوفاء بالمعايير الدولية الخاصة بالمحاكمة العادلة. وتتضمن الاتهامات الموجهة لهم ارتكاب أعمال تخريبية وعضوية منظمة محظورة.

وقد ناشدت منظمة العفو الدولية، في يناير/كانون الثاني ومارس/آذار، الحكومة علناً أن تضع حداً للقتل والتعذيب، وأرسلت مناشدات عاجلة لصالح المعتقلين. كما طلبت المنظمة أن يُسمح لها بإرسال مبعوثين إلى البحرين بحيث تشمل مهمتهم حضور المحاكمات الجارية، إلا أنها لم تتلق أي ردّ. ■

في هذا العدد

الأخبار ٢

بوليفيا:

الرئيس الأسبق الجنرال لويس غارسيا ميزا يُودَع في السجن تنفيذاً لحكم قضائي بتهمة ارتكاب جرائم تتضمن انتهاكات حقوق الإنسان

تحت الأضواء ٣

سري لنكا: البحث عن الحقيقة: لايزال الكثيرون من أقارب القتلى و«المختفين» يتحرقون لسماع أي أنباء عن أحبائهم وفلذات أكبادهم

مناشدات عالمية ٧

الجزائر

نيجيريا

تركيا

بوليفيا

العدالة تأخذ مجراها أخيراً مع بدء قضاء الرئيس الأسبق لعقوبته

الجنرال لويس غارسيا ميزا، رئيس بوليفيا الأسبق، خلال «محاكمة المسؤولين»

أصبح رئيس بوليفيا الأسبق، الجنرال لويس غارسيا ميزا، واحداً من الحفنة القليلة من الحكام العسكريين الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية وسُجنوا بالفعل بموجب تشريعات في بلادهم تتعلق بجرائم من بينها انتهاكات حقوق الإنسان.

فبعد قرابة عامين من صدور حكم المحكمة العليا في بوليفيا ضده بالسجن ٣٠ عاماً، بدأ لويس غارسيا ميزا تمضية عقوبته في سجن شونشوكورو ذي الإجراءات الأمنية المشددة، بالقرب من لا باز. وقد صدر الحكم عليه غيابياً بتهم شملت انتهاكات لحقوق الإنسان ارتُكبت أثناء حكمه العسكري فيما بين يوليو/تموز ١٩٨٠ وأغسطس/آب ١٩٨١ .

وكان لويس غارسيا ميزا قد صار رئيساً لبوليفيا عقب انقلاب في يوليو/تموز ١٩٨٠ . وقد «اختفى» عشرات النقابيين العماليين والخصوم السياسيين، أو سُجنوا وعُذّبوا وقُتلوا، في الشهور التالية. ومع عودة الحكم المدني في عام ١٩٨٢، اتخذ الكونغرس البوليفي إجراءات للبدء في محاكمة لويس غارسيا ميزا والمتعاونين معه في إطار ما يُعرف باسم «محاكمة المسؤولين». ومع ذلك، فبعد أن أصدرت المحكمة العليا أحكامها في عام ١٩٩٣، ظل لويس غارسيا ميزا وغالبية المتعاونين معه مطلقي السراح.

وكان لويس غارسيا ميزا قد ظل هارباً من العدالة منذ عام ١٩٨٩؛ وفي العام الماضي طلبت الحكومة البوليفية من البرازيل تسليمه في أعقاب القبض عليه في ساو باولو. وفي مارس/آذار ١٩٩٥، صادقت المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل على أمر بترحيله وتسليمه إلى بوليفيا.

وترى منظمة العفو الدولية أن تحقيق العدالة في مثل هذه الحالات إنما هو انتصار لأولئك الذين ناضلوا، ومايزالون، من أجل حماية حقوق الإنسان في بوليفيا وفي سائر بقاع العالم.

أخبار قصيرة

◆ منذ إبريل/نيسان ١٩٩٢، تصاعدت حدة الصراع بين مختلف الجماعات المسلحة في افغانستان، واصبحت النساء هدفاً لانتهاكات حقوق الإنسان، التي تضمنت القتل العمد، والاختطاف، الاغتصاب. وورد ان عشرات النساء «اختفين»، وان عديداً منهن رُجمن حتى للوت. ومرتكبو هذه الجرائم هم اعضاء في جماعات للجاهدين الرئيسية او قادة الحرب الكبار. ومنظمة العفو الدولية تدعو السلطات في كابول، وزعماء الفصائل للتحاربة، والمجتمع الدولي، لاتخاذ الخطوات التي تكفل احترام حقوق الإنسان في افغانستان.

◆ بعد ست سنوات من قمع للظاهرات للطالبة بالديمقراطية في ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩، مايزال لدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق كبيرة بشان حقوق الإنسان في الصين. فالآلاف من سجناء الراي لايزالون رهن الاعتقال، وكثير منهم دون اتهام او محاكمة، كما ان بعض الذين قُدّموا للمحاكمة تلقوا عقوبات شديدة القسوة. وماتزال ترد انباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع، وفي عام ١٩٩٤ سجلت منظمة العفو الدولية صدور ما لا يقل عن ٢٤٩٦ حكماً بالإعدام، وإعدام ١٧٩١ شخصاً.

◆ أُعدم ٩٠ شخصاً على الأقل في المملكة العربية السعودية فيما بين ٢٠ يناير/كانون الثاني و١٩ إبريل/نيسان ١٩٩٥، وذلك هو اكبر رقم تسجله منظمة العفو الدولية للإعدامات التي نُفّذت في هذا البلد في غضون مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة. ويُضاعِف من بواعث قلق منظمة العفو الدولية ان عمليات الإعدام يتم تنفيذها بعد محاكمات يُضرب فيها عرض الحائط تماماً بالضمانات للتفق عليها دولياً، والتي تكفل حقوق السجناء الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

شؤون دولية

الأمم تتكاتف للاحتفال بذكرى مناسبة تاريخية

في ٢٦ و٢٧ يناير/كانون الثاني، شاركت منظمة العفو الدولية في الاحتفالات الرسمية التي أُقيمت في بولندا لإحياء ذكرى مرور ٥٠ عاماً على تحرير أوشفيتس . وحضر الحفل رؤساء الدول والحكومات ووفود من ٣٠ بلداً، منها إسرائيل وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد دُعيت منظمة العفو الدولية للمشاركة، إلى جانب آخرين من الحائزين على جائزة نوبل للسلام، ومثّلها جيري أوكونيل، وهو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الدولية لمنظمة العفو الدولية.

لقد قتل النازيون نحو ١,٥ مليون شخص في أوشفيتس، ٩٠ في المائة منهم يهود، وإن كان من بينهم أيضاً أشخاص من طائفتي السنتي والرُوما، وأشخاص من نحو ٣٠ دولة، منهم كثير من البولنديين. وقد أدت الأحداث الرهيبة التي وقعت في أوشفيتس وفي الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء الأمم المتحدة، ثم من بعد ذلك إلى صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، و«اتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية»، وغيرهما من التشريعات الدولية المهمة في مجال حقوق الإنسان. ويقوم عمل منظمة العفو الدولية على أساس هذه التشريعات، وتهدف المنظمة إلى كفالة عدم تكرار «أوشفيتس» أخرى مطلقاً.

وفي اجتماع كان مضيفه هو الرئيس ليخ فاونسا في كراكو، وافق المشاركون على إصدار «مناشدة لكافة الأمم»، تضمنت ذكراً لما وقع في أوشفيتس من أحداث مفجعة، ودعوة موجهة إلى المجتمع الدولي للحيلولة دون حدوث صراعات ومجازر أخرى. وقد سافر المبعوثون الرسميون إلى أوشفيتس حيث انضم إليهم هناك الناجون الباقون على قيد الحياة، ومشاركون آخرون، في القُدّاس الرئيسي الذي أقيم في هذه الذكرى. وكان من بين الذين تحدثوا إيلي فيزل الحائز على جائزة نوبل للسلام. وكان وهو صبي صغير سجيناً في أوشفيتس «بلا اسم، وبلا أمل، وبلا مستقبل»؛ وكان معروفاً فقط برقمه - A70713 - حسبما قال. وقال مخاطباً الحضور: «أغلقوا أعينكم أيها الأصدقاء وأصغوا؛ أصغوا إلى الصرخات المكبوتة للأمهات اللائي ملأ الرعب قلوبهن؛ أنصتوا إلى صلوات العجائز المنكوبين، من الرجال والنساء، واستمعوا إلى بكاء الأطفال ودموعهم».

وبعد إلقاء الكلمات، وضع رؤساء الوفود أكاليل الزهور. وقام بوضع آخر إكليل ثمانية من الرجال والنساء الذين نجوا، تحيةً لذكرى الكثيرين الذين لم تُكتب لهم النجاة. وفي الختام، وبينما كانت أسماء القتلى تُتلى عبر مكبرات الصوت، وصفارات الإنذار تدوّي، وقّع رؤساء الوفود على «كتاب ذكرى أوشفيتس». ووقّعه أيضاً مبعوث منظمة العفو الدولية، باعتباره عهداً بالتضامن مع ضحايا التمييز والعنصرية وغيرهما من أشكال القهر، في الماضي والحاضر والمستقبل.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

© Stephen Champion/Gannet UK

نسوة لاجئات في احد مخيمات اللاجئين في ترينكومالي عام ١٩٨٧، «اختفى» لزواجهن بعد ان اقتادهم الجيش السري لنكي من المخيم

حان وقت المصارحة

«إن على الحكومة واجباً تجاه الآباء وذوي القرابة يتمثل في مساعدتهم على التحقق من مصير ذويهم الذين يحبونهم، وفي أن تقدّم لهم شيئاً ما يخفف عنهم بعض ما يعتريهم من بؤس».

صدر هذا التصريح عن وزير العدل والشؤون الدستورية في سري لنكا البروفسور غ.ل. بيريس، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، فيما يختصّ بأقرباء الآلاف من الأشخاص الذين «اختفوا» أو قُتلوا في سري لنكا وهو في ذاته تصريح مشجّع. ولكن الوزير أضاف قائلاً: «إنه ليس بإمكاننا البدء في آداء مهمة لا طائل منها ويستحيل تنفيذها ألا وهي تحديد المسؤولية عن كل حالة بعينها».

ويلخص هذان التصريحان اللذان أدلى بهما الوزير المشكلات التي تواجهها سري لنكا اليوم. ففي نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ شكّلت الحكومة ثلاث لجان للتحقيق فيما سبق وقوعه في البلاد من انتهاكات لحقوق الإنسان. وخُصّصت لكل لجنة منطقة جغرافية معينة من مناطق الدولة، وبدأت العمل في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ وفي غضون شهرين تلقت - فيما ورد - معلومات عن ٣٠ ألف حالة من حالات «الاختفاء».

ومنظمة العفو الدولية ترحب بهذه اللجان وترى أن نشاطها سوف يكون عاملاً رئيسياً في الحيلولة دون تكرار حوادث «الاختفاء» وعمليات الإعدام الخارج عن نطاق القضاء في سري لنكا في مستقبل الأيام. إلا أن لدى المنظمة عدداً من بواعث القلق فيما يتعلق بنطاق عمل اللجان وصلاحيات التحقيق المتاحة لها. ذلك أنه من المستحيل تقدير عدد الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء وحالات «الاختفاء» التي حدثت في سري لنكا منذ عام ١٩٨٣، وإن كان من المعتقد أنها تصل إلى عشرات الألوف.

وفي مواجهة المعارضة المسلحة للانفصاليين التاميل في شمال وشرق البلاد منذ أواخر عقد السبعينيات، يبدو أن قوات الأمن في سري لنكا قد باتت أكثر اقتناعاً بأن بمقدور رجالها ارتكاب الانتهاكات والإفلات من العقاب. ومن عام ١٩٨٤ حتى منتصف عام ١٩٨٧، وثّقت منظمة العفو الدولية ما يزيد على ٦٨٠ حالة «اختفاء» داخل حجز قوات الأمن السري لنكية في الشمال الشرقي. ومن منتصف عام ١٩٨٧ حتى مارس/آذار ١٩٩٠، أي إبان الفترة التي كانت فيها قوة حفظ السلام الهندية مسؤولة عن الأمن في الشمال الشرقي، وثّقت منظمة العفو الدولية ٤٣ حالة «اختفاء» بتلك المنطقة ويُعتقد أن قوة حفظ السلام الهندية كانت مسؤولة عنها. وبعد انسحاب القوة المذكورة، استؤنف الصراع المسلح في يونيو/حزيران ١٩٩٠ بين قوات الحكومة السري لنكية و«منظمة نمور تحرير تاميل عيلام»، وهي الجماعة التاميلية المسلحة الرئيسية. وفي خلال شهور، ارتفعت أعداد عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات «الاختفاء» لتصل إلى الآلاف.

وفي الجنوب، كانت هناك حملة من الإرهاب شنها «الحزب السنهالي المقاتل»، الذي يُسمى جناتا فيموكتي براموناو أو «جبهة التحرير الشعبية»، والذي يقف موقف المعارض من قيام دولة تاميلية منفصلة، كما أنه يبدي تخوفا من الإمبريالية الهندية - ولا سيما بعد انتشار قوة حفظ السلام الهندية في الشمال. وقد اتبعت قوات الأمن وبعض الجماعات الأخرى المتحالفة مع الحكومة أساليب الإرهاب المضاد بصورة متزايدة، مما أدى إلى زيادة هائلة في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات «الاختفاء» في الجنوب منذ منتصف ١٩٨٧ .

ومن أهم بواعث قلق منظمة العفو الدولية أن التفويض الخاص بلجان التحقيق الثلاث يقتصر فقط على التحري عن الحالات التي حدثت بعد أول يناير/كانون الثاني ١٩٨٨، مع أن التحقيق في «الاختفاءات» التي حدثت في الفترة السابقة قد يُوفر بالفعل أدلة هامة على ظهور أسلوب «الإخفاء»، الذي اتبعته فيما بعد قوات الأمن في سري لنكا على نطاق واسع. وتوضح الحالتان الواردتان بالتفصيل في هذا العدد من «تحت الأضواء» ضرورة العودة بالتاريخ الذي تبدأ منه اللجان تحقيقها إلى ١٩٨٤، إذا أريد للعدالة أن تأخذ مجراها في سري لنكا.

إن «اختفاء» ٢٣ شاباً من نيباتيموناي بمنطقة أمباراي، شرقي سري لنكا، يمثل واحدة من أفضل الحالات توثيقاً والتي ستظل مع ذلك خارج إطار التحقيق إذا ما استمر تاريخ الابتداء بالنسبة للجان هو أول يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ . وكان أفراد وحدة شرطة فدائية، هي «قوة المهام الخاصة»، قد قبضوا على هؤلاء الرجال في ١٧ مايو/أيار ١٩٨٥، وأرغموهم على أن يحفروا لأنفسهم قبوراً، ثم أطلقوا النار عليهم فأردوهم قتلى. ومازالت إلى الآن جرائم القتل هذه، وبعد ١٠ سنوات من ارتكابها، لم تخضع للتحقيق، ولم يُقدّم أحد إلى العدالة لدوره فيها.

وفي ذلك الوقت، كانت «قوة المهام الخاصة» تمارس نشاطها في الإقليم الشرقي، مستهدفة الجماعات التاميلية المسلحة أو الأشخاص المشتبه في عضويتهم في أمثال هذه الجماعات. وفي بعض الأحيان، كانت «قوة المهام الخاصة» تعمل بالتعاون مع الجيش. وقد وقعت أحداث ١٧ مايو/أيار ١٩٨٥ بعد ثلاثة أيام من مقتل ١٤٦ مدنياً سنهالياً في أنورا دابورا، من بينهم نساء وأطفال. وقد سرى اعتقاد على نطاق واسع بأن «منظمة نمور تحرير تاميل عيلام» تتحمل مسؤولية عمليات القتل هذه. وفي الأيام التي تلت ذلك، وردت تقارير عن قيام أفراد الجيش والقوات البحرية بعمليات قتل ثأرية لمدنيين تاميل غير مسلحين.

وطبقاً لأقوال أدلى بها شهود عيان بعد أدائهم اليمين، فإنه في صبيحة ١٧ مايو/أيار ١٩٨٥ قام أفراد «قوة المهام الخاصة» القادمون في عربات جيب بالقبض على عشرات من الشبان من قرى نيباتيموناي، وثورينيلافاناي، وشينيكو ديروبو، بالمناطق الشرقية لباتيكالوا وأمباراي. كما ورد أن أفراد «قوة المهام الخاصة» قاموا في ثورينيلافاناي وشينيكو ديروبو بإطلاق النار على القروبين العزل من السلاح، وكانوا ينقلون الضحايا ومتعلقاتهم من المكان بعد ذلك مباشرة. وقد ذكرت زوجة أحد الضحايا من شينيكو ديروبو في أقوالها التي أدلت بها بعد أداء اليمين ما يلي:

«... سمعت أن زوجي ... أُطلق عليه الرصاص في الحقل بمنطقة ثورافانثيا ميدو، فأطلقت الخطى مسرعة إلى ذلك الحقل. وأشهد بالفعل أن بعض الناس الذين كانوا هناك أبلغوني بأن ضباط الوحدة الفدائية الذين جاءوا في عربة جيب نادوا زوجي فذهب إليهم رافعاً ذراعيه؛ فأطلق الفدائيون عليه النار ووضعوه في عربة جيب ثم أخذوه بعيداً».

وهناك تقارير مماثلة لمثل هذه العمليات من الاعتقال وإطلاق النار ثم إزالة الضحايا من المكان، على أيدي أفراد «قوة المهام الخاصة» من قرية ثورينيلافاناي القريبة. فقد ذكرت امرأة أخرى في شهادة كتابية مشفوعة بأداء اليمين ما يلي :«... بينما كان زوجي يستحم، صوب أفراد «قوة المهام الخاصة» السلاح نحوه، وعندئذ تضرع إليهم ألا يقتلوه، إلا أن الرصاصات اخترقت جمجمته، وتفجرت الجمجمة إلى أشلاء كثيرة. ولم يكتفوا بقتله، بل حملوا جثته أيضاً معهم، ولم يتركوا إلا قطعاً قليلة من أشلاء جمجمته بالمكان ...»

وفي وقت سابق من نفس ذلك الصباح، دخلت «قوة المهام الخاصة» على متن ما لا يقل عن ثماني عربات جيب قرية نايياتيموناي الواقعة بالقرب من بلدة كالموناي الساحلية. واقتاد أفراد القوة عشرات من الشبان التاميل الذين لم يرهم أحد بعد ذلك قط. وقد شهد والد أحد هؤلاء الشبان في أقواله المشفوعة باليمين كيف اقتيد ابنه، فقال:

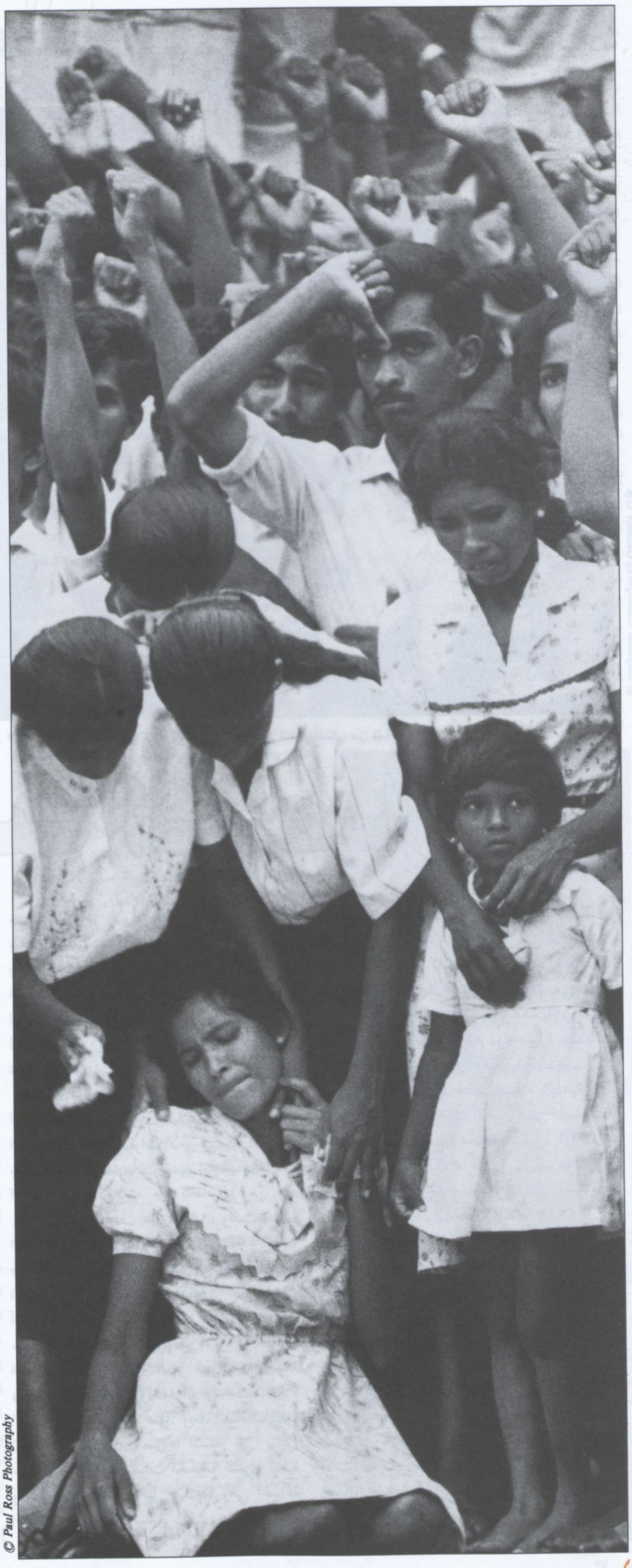

© Paul Ross Photography

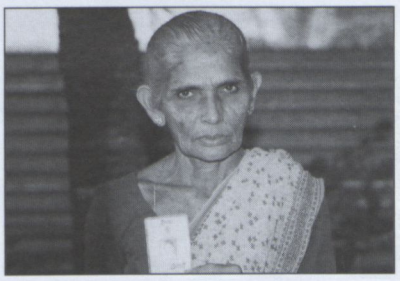

© Associated Press

اقصى اليمين: جنازة بريمالال بياسيري (٢٥ سنة) الذي قُتل في حجز الشرطة في يوليو/تموز ١٩٨٩ حسبما زُعم. وتظهر اخته في مقدمة الصورة وقد انهارت اثناء الجنازة.

في المنتصف: بعض اقارب «المختفين» من نايباتيموناي.

الصورة العليا: اخت ميلفاغانام باراميشواران تحمل صورته؛

الصورة الوسطى: سيمباني تحمل صورة لابنها ثامبيموثو باكياراجا؛

الصورة السفلى: تحمل صورة لابنها كونشيثامبي ثاميراجا فيفيكانانثان.

ادنى اليمين: جندي في الجيش السري لنكي

«أبلغني جيراني في الخامسة والنصف صباحاً تقريباً أن عدّ ضباط من 'قوة المهام الخاصة' ... مسلحين تسليحاً ثقيلاً بتشكيلة من الأسلحة الآلية وأسلحة نارية أخرى وصلوا في عربات جيب تابعة للجيش إلى المنطقة التي يقع فيها منزلي ... ودخلوا عدة منازل وألقوا القبض على عديد من الشبان واقتادوهم بعيداً. وكان ابني، ويُدعى ثامبيموثو باكياراجا، قد خرج للاغتسال الديني في الصباح، فقبض عليه مع الآخرين واقتيدوا بعيداً.

«وقد عدوت أنا وجيراني إلى الطريق الرئيسي لنرى إن كان بمقدورنا استرحامهم من أجل إطلاق سراح الشبان المقبوض عليهم، إلا أن قافلة عربات الجيب كانت بالفعل قد ابتعدت عنا في طريقها نحو الشمال ...»؛ وأفادت التقارير أن هؤلاء الشبان، ومعهم جثث أولئك الذين أطلقت عليهم النار في ثورينيلافاناي، قد حُملوا جميعاً في سيارات إلى مكان يقع إلى الشمال تماماً من مقبرة ثامبيلوفيل، حيث أُمروا بحفر قبور، ودفن أولئك الذين أرداهم الرصاص من قبل، ثم أُمروا بعد ذلك بالوقوف في صفوف وقتلوا رمياً بالرصاص.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وصلت أنباء إلى القرى بأن أفراد «قوة المهام الخاصة» قد عادوا إلى معسكرهم دون أن يكون لديهم أحد في الحجز. وعلى الفور أبلغ الآباء «لجنة المواطنين في كالموناي». وفي ١٨ مايو/أيار، قام رئيس اللجنة، بول نولانایاغام، الذي كان آنذاك قيماً على ملجأ لليتامى تابع للكنيسة المثيودية في كالموناي، بالاتصال بمسؤول التنسيق بالمنطقة الذي أبلغه، حسبما ذُكر، بأنه قد تمت بعض الاعتقالات كما وقعت وفيات قليلة بين «الإرهابيين».

وبناءً على طلب من بول نولانایاغام، كُلّف مسؤول التنسيق المشرف على الشرطة في باتيكالوا بالتحقيق في الموضوع. وبعد ذلك مباشرة قام فريق من الشرطة، وخمسة من الآباء، بصحبتهم قائد الشرطة، وبول نولانایاغام، بزيارة الموقع الذي أُطلق فيه الرصاص على الشبان، حسبما زُعم. وقد عُثر فيه على جثة بشرية، وبعض الملابس، وبطاقة هوية. ثم أرجأ قائد الشرطة التحريات لأن الظلام كان قد بدأ يلّف المكان، وأُمر الآباء بألا يتحدثوا مع أي أحد عما حدث، وبأن يحضروا إلى مخفر شرطة أكارياتو في صبيحة اليوم التالي. غير أن التحقيقات أوقفت في اليوم التالي فجأة. ويدّعي أهالي المنطقة أن أفراد «قوة المهام الخاصة» استخرجوا بعض الجثث في وقت لاحق وتخلّصوا منها سراً.

ومايزال الموقف الرسمي يُصرّ على أن أفراد «قوة المهام الخاصة» لم يقبضوا على أحد من «المختفين» أو يقتلوه أو يدفنوه في السر. وقد قُبض على بول نولانایاغام في ٢٢ مايو/أيار ١٩٨٥، ووُجّهت له اتهامات بترويج شائعات وتقارير زائفة بعد تحدثه مع صحفيين أجانب حول الواقعة. وأثناء محاكمته أمام محكمة كولومبو العليا في منتصف عام ١٩٨٦، تكشّفت أدلة كثيرة عن «اختفاء» الشبان الثلاثة والعشرين، إلا أنه لم يُتخذ أي إجراء آخر منذ ذلك الحين. وقد أُبرئت ساحة بول نولانایاغام.

وهناك أيضاً حوالي ١٠ حالات «اختفاء» تم الإبلاغ عنها في جنوب سري لنكا ولم يتم التحقيق فيها، وكانت قد حدثت قبل يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ .

وكان «اختفاء» سائيابالا وانيغاما في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧ من أوائل هذه الحالات التي حدثت في الجنوب، وأثارت اهتماماً عاماً واسع المدى. وكان سائيابالا وانيغاما، محاضر الفلسفة بجامعة روهونا، في السابعة والثلاثين من عمره وقت القبض عليه.

وقد قال الشهود إنه حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر يوم ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧ كان على وشك أن يستقلّ حافلة بالقرب من منزله في كاريامادیتا عندما توقفت إحدى العربات خلفه. وخرج منها أربعة من ضباط الشرطة، منهم اثنان من «قوة المهام الخاصة»، وألقوا القبض عليه واقتادوه معهم في السيارة.

وسأل أقارب سائيابالا وانيغاما عنه في مخفر شرطة ميدينيا، حيث ذكروا أنهم شاهدوه جالساً إلى منضدة مع ضابط شرطة. وبعد ذلك بنحو ٤٥ دقيقة، اقتاده أفراد الشرطة، حسبما ورد، إلى تنغالي في شاحنة. وفي اليوم التالي ذهب أحد أقاربه إلى مخفر شرطة تنغالي، وبالرغم من أن شرطياً أبلغه أن سائيابالا وانيغاما ليس هناك، فقد رآه حسبما ذُكر أثناء التقاط صور فوتوغرافية له. وفي ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني، عاد قريبه إلى مخفر شرطة تنغالي مصطحباً معه طعاماً وملابس للسجين. فقال له أحد ضباط الشرطة، فيما ورد، إنه سوف يعطي هذه الأشياء إلى سائيابالا وانيغاما، بينما أنكر ضابط آخر وجود الرجل في الحجز.

وقد قُدمت عريضتان لإصدار أمر بإحضار المعتقل إلى القاضي، في محاولة للعثور على سائيابالا وانيغاما، ولكن دون جدوى. وأنكرت الشرطة أنها قبضت عليه. وتعتقد المصادر القريبة من القضية أنه قُتل في الحجز بعد اعتقاله بعدة أسابيع، إلا أنه لا تتوفر أدلة كافية لتعزيز هذا الاعتقاد.

وفي كثير من هذه الحالات، تتوفر في الغالب أدلة من شهود العيان الذين يدّعون أنهم باستطاعتهم التعرف على أولئك المسؤولين عن عمليات القبض، والتعذيب أثناء الاعتقال مما يُفضي إلى الوفاة، والتخلص من جثث «المختفين». وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن كل هذه الحالات لن تخضع للتحقيق من جانب اللجان. وقد أُبلغت المنظمة من قبل إحدى اللجان بأنها سوف تنظر في حالات «الاختفاء» التي حدثت قبل أول يناير/كانون الثاني ١٩٨٨، وتم إبلاغ اللجنة بها. ومع ذلك، فالمنظمة يعتريها القلق من أنه إذا ما كان الأمر كذلك، فقد أصبح من الواجب إعطاء الفرصة لأقارب جميع الأشخاص الذين «اختفوا» قبل يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ لكي يتقدموا بشهاداتهم أمام اللجان المذكورة. ولذلك، فإن منظمة العفو تحث رئيسة دولة سري لنكا على أن تصدر أمراً رسمياً بتوسيع نطاق صلاحيات اللجان لكي يشمل الحالات التي وردت بشأنها تقارير منذ عام ١٩٨٤ .

تحت الأضواء

تولّت حكومة «تحالف الشعب» الحكم في أغسطس/آب ١٩٩٤ . وأدت رئيستها، شاندريكا باندرانيكا كوماراتونغا، اليمين القانونية كرئيسة للبلاد في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ . وقد فُسرت نتائج الانتخابات إلى حد كبير على أنها بمثابة تصويت لصالح التغيير بعد ١٧ عاماً من حكم «الحزب الوطني الموحّد». وأعلنت الحكومة الجديدة، في أعقاب توليها مقاليد الحكم، عن عدد من الخطوات المهمة في مجال حقوق الإنسان، منها التحقيق في الانتهاكات السابقة، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، ومنح تعويضات للضحايا أو لأقاربهم. وتنفيذ هذه الخطوات مهمة ضخمة سوف تمثل اختباراً كبيراً للحكومة الحالية.

وتدعو منظمة العفو الدولية حكومة سري لنكا إلى تدعيم عمل لجان التحقيق التي تتولى التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة. كما تحث الحكومة على استغلال هذه الفرصة من أجل إعادة إقرار مبدأ المسؤولية بين جميع الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، وتفرض عليهم ضرورة الاحترام الصارم لحقوق الإنسان.

وحتى الآن، لم يتم التحقيق إلا في عدد قليل جداً من عشرات الآلاف من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء و«الاختفاءات» التي حدثت في البلاد في العقد المنصرم. وحتى الحالات التي تم فيها التحقيق، فقد اعترتها في كثير من الأحيان أخطاء خطيرة تشوب عملية التحقيق، وتكاد دائماً تنجم عن افتقار السلطات إلى الإرادة اللازمة لتقديم المرتكبين إلى العدالة.

© Paul Ross Photography

رجل شرطة سري لنكي يمسك ببندقية لإطلاق الغاز المسيل للدموع، في كولومبو عاصمة سري لنكا

© Paul Ross Photography

جثث ٢٤ شاباً عُثر عليها بالقرب من بلدة كاندي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ . وقد ورد أن إحدى «فرق الموت» قتلتهم انتقاماً لعملية قتل قامت بها جبهة «جناتا فيموكتي برامونا» قبل ذلك بيومين

ويقول الفريق العامل المعني بحالات «الاختفاء» القسري أو غير الطوعي، التابع للأمم المتحدة، في تقريره لعام ١٩٩٠، (الفقرة ٣٤٤): «ربما كان أهم عامل منفرد يُسهم في ظاهرة «حالات الاختفاء» هو الإفلات من العقاب. وقد أكدت تجربة الفريق المذكور على مدى السنوات العشر الماضية صحة القول القديم المأثور بأنه في ظل الإفلات من العقاب يترعرع احتقار القانون. فمرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان، مدنيين كانوا أو عسكريين، سوف يزيدون على مدى الأيام جرأة وصفاقة إذا لم يُحاسبوا على أفعالهم أمام إحدى المحاكم».

وقد زار وفد من منظمة العفو الدولية سري لنكا في أوائل فبراير/شباط ١٩٩٥، والتقى بالرئيسة شاندريكا باندرانيكا كومارا تونغا، وعدد من أعضاء الحكومة، وأعضاء اللجان المكونة حديثاً، وأعضاء «اللجنة الرئاسية للتحقيق في 'الإخفاء' غير الطوعي للأشخاص»، و«الفريق الخاص المعني بحقوق الإنسان» الذي شكّلته الحكومة السابقة.

وقدمت منظمة العفو الدولية مذكرة إلى الحكومة طرحت فيها التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتضمنت التدابير المقترحة إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة، ومراجعة التشريعات الحالية المتعلقة بالأمن، وتدعيم الضمانات الدستورية والقانونية. واستغل الوفد هذه الزيارة لكي يطلب إيضاحاً فيما يختص بصلاحيات اللجان وأساليب عملها. ثم قدّمت منظمة العفو الدولية توصيات متصلة بعمل هذه اللجان.

التوصيات

١ ـ يجب أن تتضمن صلاحياتها النظر في الحالات المُبلغ عنها منذ عام ١٩٨٤ .

٢ ـ يجب مد فترة الأربعة أشهر المفروضة كحد أقصى على اللجان لإتمام التحقيقات وتقديم تقريرها في غضونها، وذلك لكي يُتاح لها ما يكفي من الوقت لإنجاز مهمتها على الوجه الأكمل.

٣ ـ يجب أن تقدم اللجان الثلاث تقريراً واحداً متماسكاً يضم قائمة بالتوصيات.

٤ ـ يجب أن يُنشر التقرير النهائي للجان، وأن يكون متاحاً للجمهور على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد.

٥ ـ ينبغي إنشاء آلية تقوم اللجان الثلاث من خلالها بحل المسائل المتعلقة بتفسير الصلاحيات المنوطة بها.

٦ ـ يجب استخدام التقارير المؤقتة للجان من أجل كفالة وضع المعايير العامة موضع التنفيذ.

٧ ـ يجب إيقاف أفراد قوات الأمن وغيرهم ممن يُزعم أنهم مسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ـ يجب إيقافهم عن القيام بأي واجبات رسمية أثناء التحقيقات.

٨ ـ ينبغي حماية أصحاب الشكاوى، والشهود، والمحامين، وأعضاء اللجان، وغيرهم ممن لهم صلة بالتحقيقات، من العنف والترويع وعمليات الانتقام.

٩ ـ يجب منح اللجان حق الحصول على الأقوال، والأدلة التوثيقية، وأي معلومات أخرى تتصل بالحالات الخاضعة للتحقيق.

١٠ ـ يجب أن تُوفّر للجان الموارد اللازمة للقيام بفحص فعّال وكفء للأدلة والحالات التي تُعرض عليها.

١١ ـ ينبغي أن يشمل التقرير النهائي تحليلاً نقدياً للعوامل التي أسهمت في حدوث هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وأن يضع توصيات لإصلاحها.

١٢ ـ يجب استحداث إجراء يُسمح بموجبه للجان بأن تستدعي خبراء الطب الشرعي لفحص الأدلة التي يُعثر عليها عند استخراج الجثث من المقابر.

١٣ ـ ينبغي اتخاذ كافة الخطوات الضرورية التي تكفل أن يكون فحص رُفات الهياكل العظمية التي تم استخراجها حتى الآن متمشياً مع القواعد الإرشادية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وأن تُتاح الموارد الكافية لتحقيق هذا الغرض.

١٤ ـ يجب على الحكومة أن تتخذ من الإجراءات على وجه السرعة ما يكفل تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة إلى ساحة العدالة.

١٥ ـ يجب على اللجان أن تضع توصية مشددة بعدم تمكين المرتكبين من الاستفادة من أي تدابير قانونية تعفيهم من المقاضاة الجنائية أو الإدانة.

١٦ ـ يجب إنشاء نظام بسيط وسريع ومنصف وعادل لمنح التعويضات، والإعلان عن هذا النظام على نطاق واسع في داخل البلاد.

١٧ ـ ينبغي تزويد ضحايا «الاختفاء» الذين ظهروا من جديد بما يلزمهم من الرعاية الطبية أو إعادة التأهيل.

مناشدات عالمية

الجزائر

ماتزال الأُسر في انتظار إعلان قائمة بأسماء المتوفين بعد مقتل ما لا يقل عن ٩٦ معتقلاً في أحد السجون الجزائرية في فبراير/شباط ١٩٩٥ . ولم يتم حتى الآن إجراء أي تحقيق مستقل.

وكانت السلطات قد ذكرت، في أعقاب محاولة للفرار واندلاع عصيان في سجن سركاجي - حسبما ورد - أن ٩٦ معتقلاً وأربعة حراس قد لقوا حتفهم. ومع ذلك، تشير مصادر أخرى إلى أن عدد القتلى أكبر من ذلك بكثير؛ وثمة أنباء تفيد بأن قوات الأمن أعدمت المعتقلين في داخل زنازينهم إعداماً خارج نطاق القضاء.

ولم تُخطر الأسر بوفاة ذويها إلا بعد دفنهم؛ وقد أعطوا تصاريح دفن تحمل عبارة «جزائري مجهول الهوية» بدلاً من الاسم، ولم يُسمح لأسر أولئك القتلى برؤية جثث ذويها أو التعرف عليها قبل الدفن، ولم يُجرَ تشريح لأي جثة للوقوف على أسباب الوفاة وتحديد ملابساتها بدقة. وليس أمام العائلات من سبيل لمعرفة ما إذا كان رقم المدفن المبيّن في تصريح الدفن يتفق مع المدفن الذين دُفن فيه أقاربهم. وكان كثير من القتلى فيما قبل محتجزين ريثما تتم محاكمتهم، وبعضهم ظل معتقلاً منذ عام ١٩٩٢، وهو ما يُعدّ انتهاكاً للقانون الجزائري.

وقد أجرت هيئة حكومية لحقوق الإنسان، تُعرف باسم «المرصد الوطني لحقوق الإنسان»، تحقيقاً في الأمر، لكنها لم تحاول فحص جثث القتلى. وقد قام وفد طبي من منظمة العفو الدولية بزيارة الجزائر في مارس/آذار ١٩٩٥، وطلب التصريح له بزيارة سجن سركاجي وإجراء مقابلات مع معتقلين ممن نجوا من الحادث، إلا أنه لم يتلقّ أي رد.

وتدعو المنظمات الجزائرية والدولية المعنية بحقوق الإنسان لإجراء تحقيق في الحادث.

◆ **يُرجى كتابة** مناشدات تطالب بإجراء تحقيق مستقل ونشر قائمة بأسماء الذين لقوا مصرعهم؛ تُرسل المناشدات إلى: معالي الوزير محمد أدامي/ وزارة العدل/ ٨ بير خادم، الأبيار/ الجزائر/ رقم الفاكس: 557 796 2 213 +

تحديث

أُعدم فاسيلي كريفونوس في أوكرانيا في يناير/كانون الثاني (التاريخ غير معروف بالتحديد). وكانت حالته قد عُرضت ضمن «مناشدات عالمية» في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤؛ وكان فاسيلي كريفونوس قد بلغ للتوّ ١٨ من العمر في وقت ارتكاب الجريمة التي عوقب عليها بالإعدام. وقد كان يُعاني ــ فيما قيل ــ من صعوبات في التعلّم ومن مشاكل نفسية. وقد تم إعدامه بالرغم من المناشدات العاجلة التي صدرت عن الوكالات الدولية.

نيجيريا

© Associated Press

ظل باشورون مشهود أبيولا Bashorun Mashood Abiola، الذي يعده الكثيرون الفائز في الانتخابات الرئاسية الملغاة عام ١٩٩٣، مسجوناً بتهمة الخيانة العظمى منذ يونيو/حزيران ١٩٩٤ . ويعاني مشهود من آلام مستمرة وضعف في الإبصار. وهو إلى جانب ذلك عرضة لخطر الإصابة بسكتة دماغية أو شلل دائم، ويحتاج بصورة عاجلة فحوصاً طبية وعلاجاً متخصصاً.

وقد أصدر الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جنوب إفريقيا مجدداً نداءً من أجل إطلاق سراحه بعد أن قابل ديزموند توتو، كبير أساقفة كيب تاون، كلاً من الجنرال ساني أباتشا، رئيس الدولة النيجيري، ومشهود أبيولا، في ٥ إبريل/نيسان ١٩٩٥ . وقال مشهود إن وزنه انخفض انخفاضاً شديداً، وإنه يُحبس نحو ٢٤ ساعة يومياً، ولا يُسمح له بممارسة الرياضة. وبسبب ظروفه الصحية، قال إنه مستعد لقبول الإفراج المشروط الذي سبق أن عُرض عليه في أغسطس/آب ١٩٩٤ .

وفي ١١ إبريل/نيسان، قالت الحكومة النيجيرية إنها لن تطلق سراحه لأن قضيته ماتزال منظورة أمام المحاكم. ومع ذلك، فقد ضربت عرض الحائط مراراً بالأوامر التي أصدرتها المحاكم في قضيته، من قبيل الأمر الذي أصدرته محكمة الاستئناف في كادونا، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، لإطلاق سراحه بكفالة. وأقامت الحكومة في وقت لاحق دعوى استئناف ضد إطلاق سراحه أمام المحكمة العليا.

وبعد إضراب مشهود عن الطعام في مارس/آذار بسبب حرمانه من تلقّي الرعاية الطبية على يد طبيبه، سمحت السلطات بزيارة الطبيب له. ومع ذلك، فلم يُسمح إلا بزيارة استغرقت ١٠ دقائق فقط.

◆ **يُرجى كتابة** مناشدات للإفراج الفوري وغير المشروط عن مشهود أبيولا، ثم إرسالها إلى:

General Sani Abacha/ Chairman, Provisional Ruling Council/ State House/ Abuja, Federal Capital Territory/ Nigeria.

تركيا

«اختفى» بيرو آي Piro Ay، وهو مُزارع، وذلك بعد اعتقاله على أيدي أفراد شرطة ديريك التابعين لحيّ كونور في قرية كاي بإقليم ماردين، في ١٦ إبريل/نيسان عام ١٩٩٤ . وقد اقتيد مع اثنين آخرين من أهالي القرية أُطلق سراحهما فيما بعد. وقد اعتُقل بيرو آي ثلاث مرات من قبل، وجرى استجوابه في «فرع مناهضة الإرهاب» بمقر شرطة ماردين الرئيسي.

وطبقاً لما رواه شهود العيان، فقد تجمع سكان القرية في ميدان كيليكيتبي الرئيسي (وهو حي آخر من أحياء قرية كاي) لمشاهدة الثلاثة وهم يُضرَبون ضرباً مبرّحاً، ويُقال لهم أثناء ذلك «إنكم تقدمون لحزب العمال الكردستاني الطعام والمأوى». و«حزب العمال الكردستاني» هو منظمة مسلحة غير مشروعة تقاتل قوات الأمن بهدف إقامة حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية الشرقية من تركيا. ولم تصل إلى منظمة العفو الدولية أية أدلة تشير إلى أن بيرو آي كان متورطاً مع «حزب العمال الكردستاني». وقد كان فاقد الوعي عندما شُحن في عربة مدّرعة انطلقت به في اتجاه ديريك.

وقُبض على والد بيرو آي، وهو في الخامسة والستين من عمره ويُدعى بدير أي، في أغسطس/آب ١٩٩٤، أثناء استفساره في ربوع المنطقة لمعرفة مكان ابنه. واحتُجز في سجن ماردين المغلق إلى أن أُفرج عنه في أوائل العام الحالي. وقد أبلغه المركز الرئيسي لشرطة ديريك أثناء استفساره عن ابنه أن ابنه في حالة غيبوبة بالمستشفى. ومع ذلك، فلم يُبلغ الوالد في أي مستشفى يُعالَج ابنه، ومازال مكان وجود بيرو آي مجهولاً.

◆ **يُرجى الكتابة إلى:**

President Suleyman Demirel/ Office of the President/ Devlet Baskanligi/ 06100 Ankara/ Turkey

للمطالبة بإجراء تحقيق فوري ومحايد في ملابسات «اختفاء» بيرو آي.

إفراج

تم الإفراج في مارس/آذار ١٩٩٥ في كوبا عن مارتا ماريا فيغا كابريرا، التي عُرضت حالتها ضمن «مناشدات عالمية» في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ . إلا أنها مُفرج عنها بكفالة على ذمة محاكمتين. وكانت مارتا قد قُبض عليها في ٣ يونيو/حزيران ١٩٩٣، واعتُقلت بتهمة ترويج «الدعاية المعادية». وهي عضو في «الحزب المدني الديمقراطي» غير الرسمي، وقد قاسى أفراد عائلتها العديد من المضايقات من جانب السلطات بسبب معتقداتهم السياسية.

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحرار ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص.

الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

☚ تنبيه: لا يجوز للأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

شنق متهمة فلبينية يفجّر أزمة دبلوماسية

نُفِّذ حكم الإعدام شنقاً في العاملة المنزلية الفلبينية فلور كونتمبلاسيون في سنغافورة في ١٧ مارس/آذار، على الرغم من القلق الدولي بشأن افتقار محاكمتها للعدالة، وأبرز إعدامها الظلم الذي تنطوي عليه عقوبة الإعدام في وقت تسجّل فيه عمليات الإعدام في هذه الدولة الجزيرة تصاعداً مذهلاً.

وقد أدى شنق فلور كونتمبلاسيون إلى أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين سنغافورة والفلبين، مما أوضح أن الانتقادات الدولية لنظام العدالة الجنائي في سنغافورة ليست مسألة منظور «غربي» لحقوق الإنسان في مقابل منظور «آسيوي»، كما تدعي حكومة سنغافورة.

وقد شُنقت فلور كونتمبلاسيون عند الفجر في سجن شانغي لإدانتها بتهمة القتل العمد لمواطنة فلبينية أخرى تُدعى ديليا ماغا، وطفل مخدوم ماغا. وقد اعتمدت الدعوى ضد كونتمبلاسيون بشكل كامل تقريباً على اعترافها للشرطة، ولم يتقدّم الادعاء ولا الدفاع بأية دفوع على الإطلاق في محاكمتها. وثمة أدلة تشير إلى أن اعترافها ربما انتزع قسراً، وأنها أُسيئت معاملتها في الحجز. ومما يُذكر أن السجناء في سنغافورة ليس لهم حق في المشورة القانونية أثناء استجواب الشرطة، ولا يتلقّون تحذيراً من مغبّة الإدلاء بأقوال قد يدينون بها أنفسهم.

والتصاعد الحاد في الإعدامات من معدل سنوي حديث يبلغ حوالي أربع حالات إلى ما لا يقل عن ٣٢ حالة في العام الماضي - غالبيتها لارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات - يمثل باعثاً للقلق البالغ بسبب التلاشي التدريجي للضمانات القانونية في قضايا الإعدام في سنغافورة. فقد أُلغي الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين في عام ١٩٦٩؛ ومنذ عهد قريب حلّت المحاكم المشكّلة من قاضٍ واحد محل المحكمة ذات القاضيين. وتم على نحو مطرد توسيع نطاق عقوبة الإعدام، خلافاً لما سارت عليه الاتجاهات العالمية، وذلك في الوقت الذي تزايد فيه أيضاً استخدام «القرائن القانونية» التي تُلقي بعبء الإثبات على عاتق المتهم. وقد أصبحت عقوبة الإعدام وجوبية في عدد متزايد من الجرائم، ولم يعد أمر توقيع أحكام الإعدام متروكاً لتقدير المحكمة. كما أُلغي في عام ١٩٩٤ الحق في استئناف الأحكام أمام المجلس الملكي الخاص في لندن.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الفئات المستضعفة أو المحرومة في كل مكان - ممن على شاكلة فلور كونتمبلاسيون - أكثر عرضة للإعدام من غيرها؛ وتدعو المنظمة حكومة سنغافورة لتخفيف جميع أحكام الإعدام القائمة والمعلقة، وتحث الحكومة الفلبينية على إعادة النظر في عقوبة الإعدام لديها هي الأخرى - والتي أُعيد تطبيقها عقاباً على طائفة متنوعة من الجرائم عام ١٩٩٣ .

© AFP/PA

شارك الفلبينيون في تشييع جنازة فلور كونتمبلاسيون بعد عودة جثمانها إلى الوطن

© AFP/PA

فلور كونتمبلاسيون

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهر بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من اجل حقوق الإنسان في شتى انحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور ادناه.

إيطاليا

تزايد حادّ في بلاغات سوء المعاملة

تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة الادعاءات بالاستخدام المتعمد وغير المبرر للعنف ضد الأشخاص المحتجزين تحت تحفظ الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين وضباط السجون في مختلف أنحاء إيطاليا. وتتعلق كثير من الادعاءات بالمهاجرين - وغالبيتهم من الأفارقة - وبعدد متزايد من الروما (الغجر). وكان بعض من زُعم تعرضهم لهذه المعاملة من الأحداث. كما كانت هناك شكاوى من الاكتظاظ الشديد بالسجون، وسوء الصرف الصحي ، ونقص المساعدات الطبية.

وقد أوردت منظمة العفو الدولية تفاصيل هذه الادعاءات في تقرير* لها وضعته تحت أنظار «لجنة مناهضة التعذيب» التابعة للأمم المتحدة، والتي انعقدت في جنيف في ٢٧ إبريل/نيسان ١٩٩٥ لفحص التزام إيطاليا «باتفاقية مناهضة التعذيب» الصادرة عن الأمم المتحدة.

ويقول التقرير إن أشد أشكال سوء المعاملة شيوعاً تشمل الصفعات، والركلات، واللكمات، والضرب بالهراوات، والإهانات اللفظية والعنصرية. كما وردت أنباء وبلاغات عن حرمان المعتقلين من الطعام لمدة بلغت في بعض الأحيان ٢٤ ساعة، وأنباء منفردة عن الاعتداءات الجنسية. وذُكر أن ضباطاً من قوة الشرطة في إحدى المدن قيّدوا بعض المهاجرين بالسلاسل إلى أجهزة التدفئة، ونقلوا آخرين إلى خارج المدينة، ونزعوا عنهم أحذيتهم وأرغموهم على العودة وهم حفاة سيراً على الأقدام. وقد أيّدت الأدلة الطبية وروايات شهود العيان هذه الادعاءات. وكثيراً ما يدّعي المعتقلون أنهم إذا قالوا إنهم يعتزمون تقديم شكوى فإنهم يُهدَّدون بمزيد من سوء المعاملة أو الاتهامات الجنائية المضادة.

وعلى الرغم من أن إيطاليا اتخذت تدابير تشريعية وإدارية معينة تستهدف وضع حد للمعاملة السيئة التي يلقاها المعتقلون، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن هذه التدابير لا يُلتزم بها التزاماً كاملاً، ومن أن ثمة عناصر داخل الهيئات المكلفة بتنفيذ القوانين ربما دأبت على إساءة معاملة المعتقلين. وقد أعربت مؤخراً كل من «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان» بالأمم المتحدة و«لجنة منع التعذيب» التابعة لمجلس أوروبا عن القلق إزاء معاملة المعتقلين في إيطاليا، وأوصتا بأن تتخذ السلطات مزيداً من الخطوات الفعالة لحمايتهم من مثل هذه المعاملة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الحاجة ماسة لمثل هذه الإصلاحات.

* انظر التقرير المعنون: **إيطاليا: ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الضباط المكلفين بتنفيذ القوانين وضباط السجون** (رقم الوثيقة: EUR 30/01/95).

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM.

قيمة الاشتراك ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً أمريكياً) لـ ١٢ عدداً. الترقيم الدولي 0308 6887 ـ رقم الوثيقة: NWS 21/06/95